

ASSOCIATION OF SENATES, SHOORA AND
EQUIVALENT COUNCILS
IN AFRICA AND THE ARAB WORLD



رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس
المماثلة في أفريقيا والعالم العربي

ASSOCIATION DES SENATS, SHOORA ET CONSEILS EQUIVALENTS
D'AFRIQUE ET DU MONDE ARABE

اثر تغير المناخ على التنمية الاقتصادية في أفريقيا والعالم العربي :
ورقة عمل أدها/ يوسف احمد

1-مقدمة :

يأتي تنظيم هذا اللقاء التشاوري من قبل رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في أفريقيا والعالم العربي (اسيكاف) إيماناً منها بأهمية تبادل الأفكار والرؤى حول العديد من القضايا المتعلقة بالساحتين الإقليمية والدولية , وقد خصص هذا اللقاء لمناقشة التغير المناخي والتحديات التي يفرضها على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة والسلام , كمساهمة منها تضاف إلى المساعي المشتركة الراهنة الهادفة إلى معالجة آثار تغير المناخ ومن أجل تنسيق الجهود والالتزامات الوطنية والإقليمية والدولية , فضلاً عن التحضير لتنفيذ خطة عمل التخفيف والتكيف مع آثار المناخ في المستقبل .

وتعد قضية المناخ واحدة من أبرز التحديات التي يواجهها العالم بشكل عام و البلدان العربية والأفريقية بشكل خاص في وقتنا الراهن . وعلى الرغم من أن العديد من البلدان قامت باتخاذ بعض التدابير لمعالجة آثار تغير المناخ . إلا أنه تم اتخاذ هذه التدابير جزافاً مع وجود تباين في السرعة والجهود والنتائج.

لقد أضحى مسألة تغير المناخ قضية حياة وموت وبات من الضروري إعادة النظر في هذه القضية ومراجعتها بجدية من أجل تأسيس خطة عمل مدروسة وعمل سياسة واضحة وتنسيق الجهود لتنفيذ هذه الخطة , وذلك لوجود دواعي مترابطة تلائم التطورات الديناميكية المتسارعة حاضراً ومستقبلاً وتعالج الآثار السلبية لتغير المناخ في أفريقيا والعالم العربي ومن ضمن هذه الأسباب ما يلي :

1- حظيت اتفاقية باريس بشأن المناخ بإجماع عالمي وترتب عنها التزامات جادة لمعالجة قضية تغير المناخ والحد من انبعاثات غازات الدفيئة التي تعتبر عاملاً رئيسياً في تغير المناخ .

2- خلافاً لغيرها من الاتفاقيات العالمية , فان اتفاقية باريس تتطلب خطة عمل خاصة والتحقق من انبعاث غازات الدفيئة بشفافية ومسؤولية , كما وعدت الدول الغنية بمساعدة الدول النامية على تمويل انتقالها إلى الطاقات النظيفة وبناء الاقتصاد الخالي من الكربون ومساعدتها على التكيف مع تغير المناخ.

3- الزيادة المتفاقمة في التغيرات المناخية التي تحدث كل عام منذ اتفاقية باريس .

4- المفارقة الكبيرة وغير العادلة في طبيعة الوضع القائم والمتمثل في أن الدول الغنية / المتقدمة هي سبب هذه المشكلة (انبعاث غازات الدفيئة) , في حين أن الدول الفقيرة /

النامية تمتص ما نسبته 80% من عبء الغازات السامة المنبعثة مع أنها تساهم بنسبة 8 % فقط من هذه الانبعاثات .

5- إن شعوب أفريقيا والعالم العربي التي تعتبر أكثر عرضة للآثار السلبية لتغير المناخ كونها شعوب فقيرة , تعيش في مناطق قريبة من خط الاستواء ومناطق تتميز بارتفاع درجة الحرارة فيها وتتعرض للآثار السلبية لتغير المناخ , على الرغم من أنها من اقل الشعوب مساهمة في هذه الانبعاثات , إلا أنها أكثرها عرضة لآثارها .

6- هناك حاجة ملحة وعاجلة بان تتضافر الجهود العربية – الأفريقية من اجل التنسيق لعمل مشترك فيما يتعلق بمسألة التخفيف والتكيف مع آثار تغير المناخ , وحماية التنمية الاقتصادية في المنطقة .

7- وجود خطة عمل مشتركة يتماشى مع قرار الإعلان العربي الأفريقي الثالث في الكويت (2013 م) والاتفاقية السابقة بشأن إستراتيجية الشراكة والعمل المشترك , وبالتالي فان خطة العمل المشترك من شأنها أن تشجع عملية الاستثمار في المنطقة وتصب لصالح توحيد الجهود الرامية إلى التصدي لآثار تغير المناخ .

1- هدف ونطاق ورقة العمل :

تهدف هذه الورقة إلى دراسة وتقييم آثار تغير المناخ على التنمية الاقتصادية في أفريقيا والعالم العربي وتحديد التدابير اللازمة للتخفيف والتكيف , كما تقترح بعض الآليات من اجل إعداد خطة عمل مشترك بحيث يتم تنفيذها بشكل تعاوني .

مجال العمل :

إن مجال هذا العمل واسع جدا ومعقد كذلك , حيث يتناول آثار تغير المناخ واليات التخفيف والتكيف مع التغيرات المناخية في منطقتي أفريقيا والعالم العربي اللتان تتألفان من 77 بلدا . ويبحث على استعراض ومراجعة كافة عوامل السوق الكمية وكذا المكونات الكمية غير المرتبطة بالسوق والتي تتعلق بآثار تغير المناخ على النمو الاقتصادي ويتكون – من بين أمور أخرى – من المهام الخمس الرئيسية التالية:

1- مراجعة الوثائق المتاحة المتعلقة بالتغيرات المناخية والبيئية العامة.

2- تقييم التطورات العالمية والاتفاقيات والخبرات بهذا الخصوص .

- 3- دراسة تشخيصية للأوضاع القائمة والمشاكل والظروف في البلدان العربية والأفريقية فيما يتعلق بآثار تغير المناخ.
- 4- تحديد وتحليل العناصر الرئيسية لآثار تغير المناخ على التنمية الاقتصادية في منطقتي أفريقيا والعالم العربي .
- 5- تقديم توصيات تتعلق بمجالات واليات التعاون اللازمة من اجل تعزيز العمل العربي - الأفريقي المشترك والمضي به قدما.

2- الدراسات السابقة المتعلقة بآثار تغير المناخ على الاقتصاد :

إن واحدة من المهام الرئيسية لهذه الدراسة تكمن في استعراض بعض الدراسات السابقة بشأن آثار تغير المناخ على التنمية , وذلك من خلال استعراض الوثائق الرئيسية ذات الصلة والكتب والمقالات المتوفرة على الانترنت ذات الصلة بقضية تغير المناخ . ومن بين مئات المصادر المتاحة فقد تم التركيز بشكل رئيسي على ثمانية مصادر على اعتبار أنها تمثل المفهوم الرئيسي لما سيتم دراسته وهي كالتالي :

- 1- اقتصاديات تغير المناخ (ستيرن , ن , 2006 م) .
- 2- اثر تغير المناخ , التكيف والضعف (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ , 2007 م) .
- 3- تغير المناخ والنمو الاقتصادي (روبيرت مندليسن , 2009 م) .
- 4- هل يؤثر تغير المناخ على النمو الاقتصادي (بنجامين جيمس واخرون , 2009 م) .
- 5- تغير المناخ , والنمو الاقتصادي والحد من الفقر (المنتدى الأفريقي للتنمية , المنتدى الأفريقي السابع للتنمية , 2010 م) .
- 6- البيئة العربية : تغير المناخ , اثر تغير المناخ على البلدان العربية (تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية " افد " , 2009 م) .
- 7- مراقبة أخطار المناخ (منتدى أخطار المناخ , 2012 م) .
- 8- التقارير والدراسات والقرارات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي والجامعة العربية وغيرها .

3- النتائج الرئيسية للدراسات السابقة :

4.1 الآراء المتباينة بشأن تغير المناخ وآثاره :

على الرغم من أن معظم الدراسات تختلف في منهجيتها ومجالاتها وتفصيلها نظرا لاستنادها على بيانات ومجالات مختلفة , إلا أنه ومن خلال تقييم هذه الدراسات فقد تبين أن معظم هذه الدراسات توصلت إلى نفس النتيجة والتي يمكن تلخيصها بما يلي :

هناك ثلاث وجهات نظر مختلفة تتعلق بمستوى تأثير تغير المناخ وهي : وجهة نظر المجموعة الأولى والتي تتميز بأنها مجموعة غير مؤهلة وغير مهنية وغير واقعية وهذه المجموعة تنكر حرفيا وجود عمل بشري يؤثر على تغير المناخ , وتعتقد أن تغير المناخ هو ظاهرة طبيعية تمثل مظهراً من مظاهر الشيوخة لدورة الطبيعة , وبالتالي فإن أصحاب هذه المجموعة يتجاهلون وجود أي آثار خطيرة لتغير المناخ.

أما المجموعة الثانية (ستيرن , 2007 م) فهي مجموعة ينتاب أصحابها الخوف والهلع نظرا لان لديهم وجهات نظر مغلوبة يبدو من خلالها وكأن البشرية ستنتهي قريبا وسينهار العالم بأسره نتيجة لتغير المناخ ما لم يتم اتخاذ تدابير صارمة من خلال تنفيذ برنامج ضخم يكلف 29 حوالي ترليون دولار .

في حين يتسم أصحاب المجموعة الثالثة بالواقعية والالتزان في طرحهم ويقبلون بحقيقة تغير المناخ

(منديليس , الأمم المتحدة , 2009م وتتمثل وجهة نظرهم في الآتي :

1- أدت الأنشطة البشرية منذ الثورة الصناعية , وعلى وجه الخصوص الأنشطة التي تعتمد على الوقود الاحفوري إلى زيادة انبعاثات غازات الدفيئة مثل ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي ونجم عن ذلك ارتفاع درجة حرارة الأرض إلى مستوى خطير .

2- يؤثر ارتفاع درجة الحرارة سلبا على النمو الاقتصادي , ولكن هذه الآثار تكون اشد وطأة على البلدان الفقيرة التي تتأثر بحوالي 80 % من الأضرار الناتجة عن تغير المناخ, وبالذات تلك التي تتميز بارتفاع درجات الحرارة فيها وبموقع جغرافي على ارتفاع منخفض من مستوى سطح البحر على الرغم من أنها تساهم بما نسبته 8 % فقط من الأضرار الناجمة عن تغير المناخ . وما يثير الاهتمام في هذا الخصوص هو أن ملاحظة ابن خلدون كانت رائدة في هذه الخصوص والتي أوردها في كتابه

" مقدمة القرن الرابع عشر " حيث أثبتت أن البلدان التي تعاني من ارتفاع درجة الحرارة سوف تصبح فقيرة في نهاية المطاف .

3- هناك اختلاف كبير في التقدير الكلي للآثار السلبية الناجمة عن تغير المناخ والتكاليف المترتبة على ذلك كما ونوعا في المناطق والبلدان المختلفة وعدد السكان , ويرتبط ذلك بمستوى دخل الفرد ودرجة الحرارة ومدى الوعي , وستكون هذه الآثار اشد وطأة على البلدان الفقيرة وعلى وجه الخصوص أفريقيا والعالم العربي .

4.2- الطرق الثلاث الرئيسية التي من الممكن أن تؤثر من خلالها درجة الحرارة على النشاط الاقتصادي :

من الممكن أن نميز بين ثلاث طرق محتملة يمكن أن تؤثر درجة الحرارة من خلالها على النشاط الاقتصادي كما يلي :

- 1- التقليل من مستوى الإنتاج في جميع القطاعات مثل الزراعة والسياحة وغيرها .
- 2- تفويض قدرة الاقتصاد على النمو كونها تمثل عائقا أمام الكثير من الاستثمارات .
- 3- كبح جماح التنمية الاقتصادية في البلدان الفقيرة , أي معدل نموها والذي من المتوقع أن ينخفض بنسبة (0.6 %) كل عام من الآن وحتى عام 2099 م . ووفقا للتقديرات فان زيادة درجة الحرارة بواقع درجة مئوية واحدة كل عام يؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي في ذلك العام بنسبة 1.1 % .

وفي هذا الصدد فان البحوث الاقتصادية المعنية بدراسة هذه الآثار من الممكن أن تساهم في تطوير التكنولوجيا واقتراح آليات فعالة للتخفيف من هذه الآثار ووضع سياسات مناسبة وبالتالي فان وجود هذه التدابير سوف يقلل من حجم الضرر المتوقع لآثار تغير المناخ .

4.3 اتفاقية باريس العالمية بشأن المناخ :

وجاءت اتفاقية التغير المناخي في باريس تنويجاً لجهود امتدت لأكثر من ربع قرن من الزمن , تمثلت هذه الجهود في الدراسات والأبحاث والمؤتمرات التي تخللها تباين في الآراء ومفاوضات شاقة وشاملة خلال تلك المدة , توصل المجتمع البيئي العالمي إلى اتفاق باريس بشأن تغير المناخ وصادقت عليه جميع الدول . وهذا الاتفاق قائم على أساس الالتزامات في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والاتفاقيات اللاحقة لها . وتمثلت ابرز نقاط هذا الاتفاق في :

- 1- على البلدان مراجعة تعهداتها لمعالجة التغير المناخي والالتزام ببرنامج يفرض تقليصا شديدا لانبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري .
- 2- اتفقت الحكومات على وضع إطار لرصد وقياس والتحقق من تخفيضات الانبعاثات، وهذا سيؤدي بدوره إلى تعزيز الشفافية للتعرف على الإجراءات التي تم اتخاذها من قبل الجميع.
- 3- يلزم الاتفاق الدول الغنية بتقديم تمويل يقدر بمائة مليار دولار سنويا ابتداء من عام 2020 م وذلك لمساعدة الدول النامية على التكيف مع آثار تغير المناخ وبناء اقتصاديات منخفضة الكربون وتعزيز القدرات اللازمة للتصدي للآثار الناجمة عن تغير المناخ .

1-5- نبذة مختصرة عن المنطقتين وأوجه الشبه بينهما :-

بادئ ذي بدئ تعد مساحة منطقتي أفريقيا والعالم العربي رقما لا يستهان به من إجمالي مساحة العالم وكما هو ملاحظ في الجدول التالي تتألف المنطقتان من 66 بلداً بمساحة إجمالية قدرها 34 مليون كم بينما يبلغ تعداد سكانها أكثر من 1,22 مليار نسمة.

مساحة أفريقيا والعالم العربي

الإجمالي	العرب	الأفارقة العرب	أفريقيا	عدد الدول
66	12	10	44	عدد الدول
33,9	3,4	9,6	20,8	مساحتها بالمليون كم2
1221	121	229	871 مليون نسمة	عدد السكان بالمليون نسمة

*يستثنى من تلك الدول 9 أراضي وبلدين غير معترف بهما .

- المصدر : بيانات أفريقيا والعالم العربي .

ثانياً : إن المنطقتين ليسا متجاورتين فحسب وإنما متداخلتين أيضا حيث أن هناك عشرة بلدان تعتبر عربية وأفريقية في آن واحد كما موضح في الجدول أعلاه . علاوة على ذلك فكلا المنطقتين متجاورتين وتربط بلدانها علاقات اجتماعية واقتصادية وثيقة تمتد جذورها إلى أكثر من اثني عشر قرناً من الزمان ، إلى جانب أن لديهما أهداف تنموية مشتركة حيث تشهد دول هاتين المنطقتين نمواً كبيراً وكذا ظروف مناخية متشابهة ناهيك عن أنهما يواجهان تحديات اقتصادية متشابهة فيما يتعلق بتغير المناخ .

2-5- تحليل التغير المناخي في المنطقتين :-

تشير العديد من الدراسات إلى أن درجة الحرارة تعد مؤشراً كبيراً وواضحاً على حدوث التغير المناخي . إن تغير المناخ الذي يتمثل بدرجة رئيسية في ارتفاع المتوسط العالمي لدرجة الحرارة يعتبر حقيقة مقبولة عالمياً حيث ان وتيرة هذا الارتفاع تتسارع بشكل يفوق التوقعات تؤدي الزيادة التراكمية في درجة الحرارة إلى انبعاث مقادير كافية من غازات الدفيئة التي تستقر في الغلاف الجوي حيث يمكن أن تؤدي إلى حدوث كوارث غير متوقعة في كوكب الأرض إذا لم يتم اتخاذ التدابير الوقائية في الوقت المناسب .

وتعد أفريقيا والعالم العربي من أكثر مناطق العالم عرضة لارتفاع درجة الحرارة وذلك يعزى بشكل رئيسي إلى موقعها الجغرافي المداري إضافة إلى عوامل التصحر والاستيطان البشري ، ويتمثل التأثير الرئيسي لتغير المناخ في أنه يمثل تهديداً للنمو الاقتصادي الذي يمثل محور إستراتيجية تخفيف الفقر وتحقيق تنمية ورفاه الشعوب .

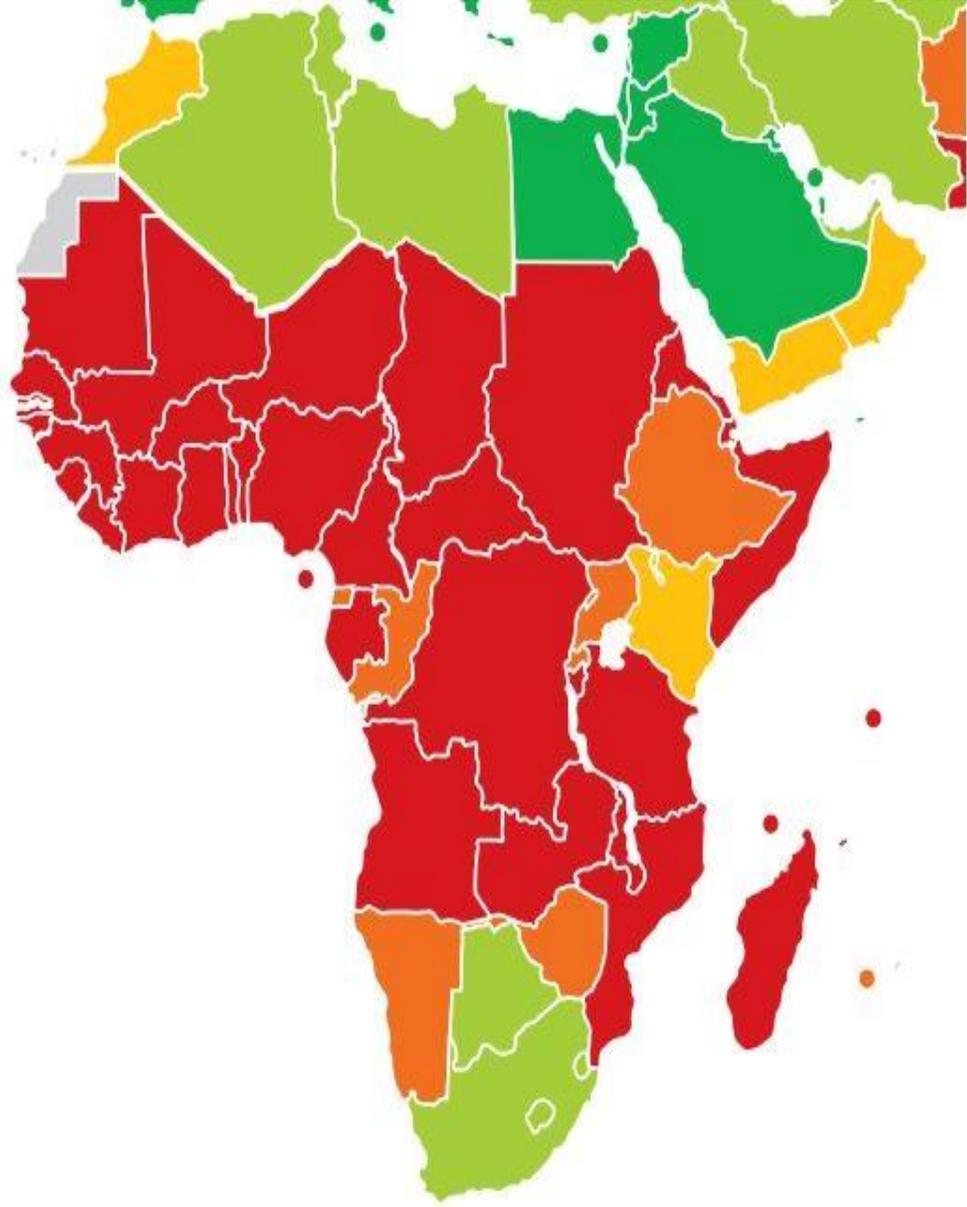
ان التهديدات الاقتصادية الرئيسية الناجمة عن التغير المناخي تتمثل في عدة جوانب منها :

- 1- ندرة وفرة المياه نتيجة لانخفاض وتقلب منسوب سقوط الأمطار إضافة إلى ازدياد الاحتياجات الانسانية والادارة السيئة للموارد المائية.
- 2- ندرة الأغذية نتيجة لنقص المياه والجفاف والقحط وانخفاض كميات المحاصيل الغذائية .
- 3- انحسار المناطق الساحلية نتيجة ارتفاع منسوب مياه البحار .
- 4- انهيار الأنظمة البيئية والحيوية نتيجة لتقلص الأراضي والتصحر وتدهور الحياة البرية واختفاء الغابات .
- 5- فقدان الأنشطة الاقتصادية في قطاعات عدة مثل الزراعة والصناعة والسياحة وقطاع الخدمات .

ومن نافلة القول أن التأثير الاقتصادي السلبي لتغير المناخ يعد شديداً وواسع الانتشار ، كما انه يمثل عاملاً مضاعفاً للتهديدات إذا انه يفاقم المشاكل الأخرى مثل الفقر والمرض وانعدام الاستقرار والهجرة والتوتر الاجتماعي والصراعات .

ان تعرض دول أفريقيا والعالم العربي لآثار تغير المناخ ينطوي على عدة ابعاد كما هو موضح في الخريطة الواردة في الصفحة التالية :-

وعموماً يمكن القول أن فوارق التأثير الاقتصادي لتغير المناخ في كلا المنطقتين واقليمها ودولهما تختلف من حيث عوامل الدخل والمناخ والقدرات وجميع هذه العوامل تم تناولها ودرستها بشكل شامل من قبل الباحثين العرب والخبراء الأفارقة اضافة إلى منظمات الأمم المتحدة ومستشاريها .
وعليه فليس هناك داع للتفصيل فيها هنا . الا انه اجمالاً يمكن القول ان كلا المنطقتين تشهدان ظروفًا متشابهة تقريباً .
وتشير التقديرات إلى أن العالم العربي يشهد انخفاضاً في نسبة النمو الاقتصادي بواقع 2 - 3 % إضافة إلى نسبة انقراض في الأحياء البيئية تتراوح بين 20 - 30 % وذلك بمجرد حدوث ارتفاع في المتوسط العالمي لدرجة الحرارة مقداره 1 درجة مئوية ، كما تشير تلك التقديرات إلى أن اي زيادة في درجة الحرارة مقدارها 1,5 درجة مئوية يمكن أن تؤدي الى خسارة ما مقداره 1,7% من إجمالي الناتج المحلي الأفريقي ، ويترتب على ذلك اضرار اقتصادية تؤدي إلى اضعاف قدرات البلدان إلى أدنى مستواها فيما يتعلق بالقدرة على التكيف والاستجابة الفنية والمالية والادارية .
ويجدر التأكيد هنا على حقيقة مفادها أن أي سياسة فعالة تتعلق بتغير المناخ ينبغي أن تقوم على مبادئ اقتصادية تنطوي على سياسة مثالية لمعالجة آثار انبعاثات غازات الدفيئة من خلال تقليص التكاليف الحالية المترتبة عن تخفيف اضرار وآثار التغير المناخي بمعنى أن التكلفة الطفيفة المترتبة عن اجراءات تخفيف آثار المناخ ينبغي أن تكون مساوية للتكاليف الحالية المترتبة عن الاضرار الطفيفة الناجمة عن تغير المناخ .
الخريطة 1 :-



● Acute ● Severe ● High ● Moderate ● Low

التأثير المتعدد الابعاد لتغير المناخ بما في ذلك حالة الضعف الاقتصادي في أفريقيا والعالم العربي .

*حاد * شديد * مرتفع * متوسط * منخفض

*المصدر :- مرصد المناخ العالمي*منتدى المناخ العالمي ، دارا

6- عوامل الضعف الاقتصادي في المنطقتين :-

كما تمت الإشارة إليه آنفاً فإن منطقة أفريقيا والعالم العرب تعاني من آثار واضرار مجحفة وغير عادلة ناجمة عن انبعاثات غازات الدفيئة التي ليس لهذه المنطقة فيها ناقة ولا جمل ، حيث أن الدول الغنية ذات النمو الاقتصادي السريع مسؤولة عن ما نسبته 80% من أجمالي الانبعاثات الغازية بينما تساهم أفريقيا والعالم العربي بنسبة 8% فقط من أجمالي تلك الانبعاثات حيث ساهمت في ذلك عدة عوامل منها الفقر واعتماد الاقتصاد على الزراعة, واستيطان البشر في مناطق منخفضة الارتفاع .

إن آثار الاضرار الناجمة عن تغير المناخ لا تتوزع بنسب متكافئة وفقاً لنسبة الانبعاثات بينما يتم تحمل العبء بنسب متساوية من قبل الدول الاقل مساهمة في حدوث الانبعاثات الغازية . علاوة على ذلك فإن هذه الأضرار تنتقل إلى الاجيال القادمة التي ليس لديها اصوات تمثلها على طاولة المفاوضات .

ويمكن إيجاز التأثيرات الاقتصادية المستقبلية لتغير المناخ على أفريقيا والعالم العربي على النحو التالي :-

- 1- يتوقع أن ربع سكان افريقيا ومعظم سكان الدول العربية سوف يعانون من الجفاف والنقص المتزايد للمياه بحلول عام 2020م وذلك نظراً لتغير المناخ .
- 2- يتوقع ان يتضرر الانتاج الزراعي بما في ذلك امكانية الحصول على الغذاء نتيجة لتقلب المناخ وتفاقم سوء التغذية وانخفاض نسبة الانتاجية في المنطقة .
- 3- يتوقع أن تنخفض كمية المحاصيل الزراعية المعتمدة على الامطار بنسبة 50% بحلول عام 2020 م .
- 4- ان الارتفاع المتوقع في منسوب مياه البحار عند حلول نهاية القرن الواحد والعشرين سوف يؤثر على المناطق الساحلية المنخفضة ذات الكثافة السكانية الكبيرة مثل مصر التي يتوقع ان تؤدي ارتفاع منسوب مياه البحر فيها بواقع متر واحد سوف يجعل اكثر من 6% من أجمالي الناتج المحلي وما نسبته 12% من اخصب الاراضي الزراعية فيها عرضة للخطر .
- 5- أن قطاع النقل والبنى التحتية الأخرى سوف تكون عموماً عرضة للخطر نتيجة للزيادة المتوقعة في حدة وتواتر الطقس الحار والعواصف وارتفاع منسوب مياه البحار .

6- التنوع الحيوي :-

إن ارتفاع درجة الحرارة بواقع درجتين مئويتين سوف يؤدي إلى انقراض حوالي 40% من الأحياء والكائنات البيئية , كما ان إن تعرض العديد من الأصناف النباتية والأحياء البيئية للتغير المناخي سوف يفاقم من التهديدات التي تواجهها هذه الأحياء فيما يتعلق بعنصر البقاء.

7- إن السياحة التي تمثل قطاعاً اقتصادياً هاماً تعتبر معرضة بدرجة كبيرة لأثار التغير المناخي , كما أن اي زيادة تتراوح بين 1 - 4 % في متوسط درجة الحرارة سوف تؤدي إلى انخفاض شديد في مؤشر الرضا السياحي في كافة ارجاء المنطقة.

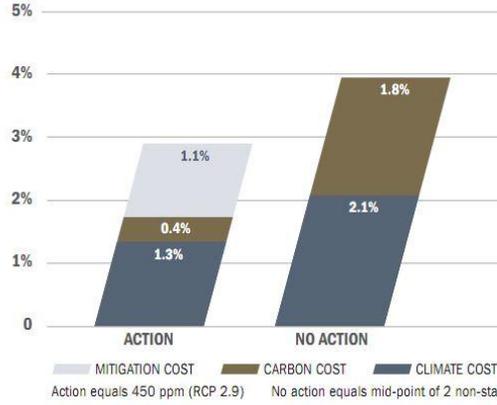
8- تشير الدراسات إلى أن التكاليف المترتبة عن اجراءات التكيف مع آثار التغير المناخي وتخفيفها تقدر بحوالي 1 % من اجمالي الناتج العالمي الا أن التكاليف المترتبة عن اي تأخير في معالجة تلك الآثار سوف ترفع هذه التكاليف إلى ما نسبته 20% من اجمالي الناتج المحلي العالمي .

وتشير الدراسات الحديثة إلى حدوث ارتفاع في درجات الحرارة وزيادة أيام الصيف الأمر الذي يؤدي إلى حدوث ارتفاع في درجة الحرارة في أفريقيا والعالم العربي بحيث تصل إلى 25 درجة مئوية كحد اعلى عند حلول نهاية القرن الواحد والعشرين . ووفقاً لتقرير صادر عن منتدى المناخ العالمي فإن الخسائر الاقتصادية الناجمة عن التغيير المناخي وانبعاثات الكربون قد تصل إلى اكثر من 102 تريليون أو ما نسبته 1,7% من اجمالي الناتج العالمي بحلول عام 2020م. وهذا سوف يؤدي بدوره إلى تضاعف التكاليف بنسبة تقدر بـ 3,5% من اجمالي الناتج المحلي بحلول عام 2030م . ان فقدان الدخل في دول العالم الفقيرة التي تعتبر أكثر عرضة للتغير المناخي يعتبر كبيراً سلفاً ويمثل خطراً بالنسبة لمسألة تخفيف الفقر وتحقيق اهداف الألفية التنموية . أن مؤشر الاجراءات التي تم اتباعها في القرن الواحد والعشرين فيما يتعلق بمعالجة آثار التغير المناخي وتخفيفها إلى جانب الجمود الحاصل في هذا الشأن يشير إلى ارتفاع في إجراءات التصدي لتغير المناخ بنسبة 1,2% بينما ترتفع نسبة الجمود فيما يتعلق باتخاذ هذه الاجراءات بنسبة 1,7% وترتفع نسبة إجراءات التخفيف من آثار التغيير المناخي

بنسبة 7,5% وجميع هذه النسب تحسب من اجمالي الناتج العالمي وهذا الارتفاع يعتبر مثيراً للقلق كما يشير إلى ذلك المخطط التالي :-

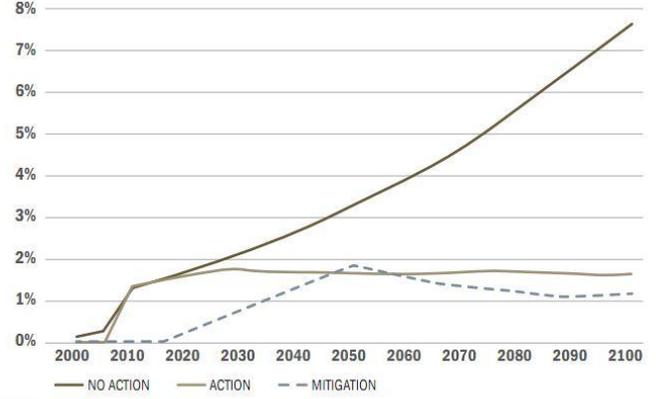
ACTION VERSUS INACTION OVER THE 21ST CENTURY

NPV OF GLOBAL CLIMATE/CARBON COSTS AND MITIGATION COSTS RELATIVE TO GDP (NOMINAL 2010-2100, 3% DISCOUNT RATE)



21ST CENTURY COSTS OF CLIMATE CHANGE ACTION, INACTION AND MITIGATION

PERCENTAGE (%) OF NOMINAL GDP NON-DISCOUNTED



* المصدر :- مرصد المناخ العالمي - منتدى المناخ العالمي
ومن ناحية أخرى فقد تم عمل العديد من المبادرات إلى جانب تنظيم مؤتمرات عدة في أفريقيا والعالم العربي لمكافحة آثار تغيير المناخ من خلال تبني العديد من المقاربات بما في ذلك آليات التكيف والتخفيف التي سيتم التطرق إليها في الجزء التالي من هذه الورقة .

- توصيات حول إجراءات التكيف والتخفيف من آثار التغير المناخي وآلية التعاون المطلوب :-

لقد عبر كل من أفريقيا والعالم العربي عن رغبتهما في المشاركة في الجهود العالمية المبذولة في سبيل تحقيق التكيف مع آثار التغير المناخي وتخفيفها ، حيث وقد قامت جميع دول المنطقتين بتوقيع اتفاقية باريس والانضمام إلى كل من المعاهدة الاطارية للأمم المتحدة حول تغيير المناخ ومنتدى المناخ العالمي، كما قامت بتأسيس كيانات وطنية ومكاتب اقليمية لهذا الغرض . علاوة على ذلك هناك العديد من قصص النجاح التي سجلت في دول المنطقتين من حيث التكيف مع تأثيرات التغير المناخي كما حدث في مصر والمغرب وأثيوبيا وتونس واليمن ، حيث ينبغي أن تركز هذه الجهود على ما يلي :-

- 1- اتخاذ العديد من الإجراءات ورسم السياسات الصديقة للمناخ بهدف تقليص انبعاث الغازات الدفيئة وتعزيز عملية استنفاد غاز الكربون .
- 2- تطوير تكنولوجيا الطاقة النظيفة وخصوصاً في ضوء وفرة مصادر الطاقة المتجددة المتاحة في المنطقة وخصوصاً الطاقة الشمسية والطاقة الهوائية والطاقة المائية .
- 3- إدخال تقنية الزراعة الذكية مثل تغيير أنماط إنتاج المحاصيل الزراعية وتطوير أنواع جديدة من المحاصيل وخصوصاً تلك التي تقاوم الحرارة إلى جانب المحاصيل ذات الإنتاجية العالية على المدى القصير ، إلى جانب اعتماد تقنيات ترشيد المياه وإدخال أساليب جديدة ومتكاملة فيما يتعلق بإدارة الموارد المائية .
- 4- إدماج استراتيجية مكافحة التغير المناخي والاقتصاد الأخضر والاستثمار في التكنولوجيا الحديثة والنظيفة والفعالة من أجل المساعدة على تقليص نسبة تركيز الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي .
- 5- حسن توزيع الاموال التي تم جمعها من أجل الحد من آثار تغير المناخ والاستفادة منها بشكل فاعل. ومن نافلة القول أن الدول العربية والافريقية تبذل كل ما في وسعها لإدماج جهودها وتبادل الخبرات فيما بينها وتحسين إداء وتطوير آليات جمع البيانات لديها . وفي عام 2009م تم إنشاء منتدى المناخ العالمي كمُنبر تعاوني لخدمة 50 بلداً معرضة لتأثيرات تغير المناخ وذلك لغرض معالجة القضايا ذات الأولوية المرتبطة بالتغير المناخي العالمي إضافة إلى تحقيق جملة من الأهداف التي تشمل ضمن أهداف أخرى بناء اجماع عام بين هذه الدول وتحقيق التقارب في المواقف والعمل التعاوني وتعزيز الوعي الجمعي وتبادل الخبرات حول الممارسات الجيدة والسياسات المتعلقة بتغير المناخ .
- وقد قام المنتدى برسم خارطة طريق خاصة به بهدف تحديد ورسم الاهداف وخطط الانشطة وتسليط الضوء على دور القنوات المختلفة الخاصة بالتعاون وكذا الاجراءات المتعلقة بالتغير المناخي وذلك من أجل ضمان التنفيذ الناجح والمناسب لإعلاني باريس ومانيلا .

ويتطلب الأمر القيام بتبني آلية متابعة لإنجاح خطة العمل المتعلقة بإجراءات التكيف والتخفيف والتمويل وبناء القدرات تبادل التكنولوجيا وتنسق عملية الرصد على المستويات المحلية والاقليمية والدولية ومن اجل تحقيق ذلك كله ينبغي أن تسير هذه الاجراءات بشكل متناغم . انه لمن الضروري أن يتم توفير الحد الأدنى من الدعم المالي البالغ قدرة 100 مليار دولار سنويا بحلول عام 2020 على الأقل , وقد تم مؤخراً اعتماد اثيوبيا كرئيس قادم لهذا المنتدى لعامي 2016م – 2017م .

وبناءً عليه فإن الرابطة (آسيكا) يمكن أن تحصل على فرصة كبيرة لتبني موقف مشترك وسياسات واستراتيجيات مشتركة إلى جانب تنفيذ برنامج عمل جماعي مشترك وبذل جهود تعاونية لتحقيق التفاعل في الأداء فيما بينها وبين المنتدى . وفي هذا الإطار ينبغي على مكتب الرابطة أن يستغل هذه الفرصة لإنشاء مكتب ارتباط وتواصل بهدف تحقيق التناغم والتعاون في تنفيذ الاهداف والغايات وتبادل الخبرات والتجارب مع المنتدى وتعزيز عملية تحقيق النتائج التفاعلية بما يخدم مصالح كل منهما.

المراجع :-

- 1-سترن،ن.2006م . تقرير مراجعة سترن : التكاليف الاقتصادية لتغير المناخ ، لندن : ه . م ترجري .
- 2-الهيئة الدولية لمكافحة تغير المناخ () ، 2007م التغير المناخي 2007م : التأثير ، والتكيف والتعرض ، المملكة المتحدة كامبردج : دار جامعة كامبردج للطباعة .
- 3-روبرت مندلسون (2009م) ، التغير المناخي والنمو الاقتصادي ، مفوضية النمو والتنمية ، ورقة عمل رقم (60) .
- 4- بنيامين جميز وآخرون ، هل يؤثر تغير المناخ على النمو الاقتصادي ، 2009م .

<http://voxeu.org/article>.

- 5-منتدى التنمية الافريقي ، تغير المناخ ، النمو الاقتصادي ، تخفيف الفقر ،
المنتدى الافريقي التنموي السابع ، عدد الصحفية 12 – 2015م ، اديس أبابا
، اثيوبيا .
- 6- المنتدى العربي للبيئة والتنمية (افد) – التغير المناخي / البيئة العربية ،
تأثير تغيير المناخ على الدول العربية ، تقرير صادر عام 2009م .
- 7- منتدى المناخ العالمي، مرصد المناخ العالمي ، 2012م ، دارا .
- 8- تقارير وقرارات صادرة عن الأمم المتحدة والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي
والجامعة العربية ومنظمات اخرى.